منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 355، جنيف، 17-27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

متابعة نتيجة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

غرض الوثيقة

تأتي هذه الوثيقة استجابةً لقرار مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ بشأن مناقشة متابعة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (مؤتمر القمة) الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥. وتقدّم الوثيقة لمحة عامة عن نتائج مؤتمر القمة وتقترح نهجاً استراتيجياً لمتابعته. ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً بالتقرير المتعلق بمؤتمر القمة وإعلانه السياسي المعتمد في الدوحة (الإعلان)؛ (ب) تأييد نهج استراتيجي ثلاثي الأبعاد لمتابعة مؤتمر القمة؛ (ج) الطلب من المدير العام تقديم تقرير كل سنتين إلى مجلس الإدارة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي لمتابعة مؤتمر القمة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣١).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٨، الحصيلة ٨-١: تحسين الاتساق في الدعم متعدد الأطراف من أجل وضع استجابات سياسية متكاملة وتمويلها بغية تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: إعداد تقرير كل سنتين بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي لمتابعة مؤتمر القمة.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات (PARTNERSHIPS).

الوثائق ذات الصلة: قرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٥؛ الوثيقة GB.352/INS/21/1(Rev.2)؛ الوثيقة GB.350/INS/6(Add.1).

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

مقدمة

١. يحمل مؤتمر القمة رسالة مفعمة بالأمل في ظل مفترق طرق حاسم وصلت إليه تعددية الأطراف. فهو يعيد التأكيد على أنّ التنمية الاجتماعية تمثل مسؤولية عالمية مشتركة، ويعزز البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، محفزاً بذلك العمل الجماعي. والأهم من ذلك أنّ مؤتمر القمة يشكل شاهداً على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والنظام متعدد الأطراف والقانون الدولي والتعاون العالمي.

٢. وفي نهاية المطاف، سيتوقف نجاح مؤتمر القمة وتأثيره الدائم على مدى فعالية تبنّي نتائجه وتنفيذها على المستوى الوطني، بالإضافة إلى التطورات الأوسع نطاقاً في السياق متعدد الأطراف. ومن شأن المشاركة الفعالة لكافة الجهات الفاعلة الوطنية والتحولات الطارئة في الإدارة السديدة العالمية وإصلاحات النظام المالي الدولي ونتائج عملية الإصلاح في إطار مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ (UN80) أن تضطلع مجتمعة بدور حاسم في بلورة إرث مؤتمر القمة وتحديد مسار النظام متعدد الأطراف على نطاق أوسع.

٣. وفي هذا الإطار، عهد مؤتمر العمل الدولي إلى منظمة العمل الدولية دوراً رياديا في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة في المجالات التي تندرج ضمن ولايتها. وتقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن هذه النتائج وتقترح نهجاً استراتيجياً لمتابعتها.

النقاط البارزة في مؤتمر القمة

٤. حضر مؤتمر القمة المعقود في الدوحة، قطر من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ما يُقدر بنحو ٨٠٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني والنقابات العمالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة وحوالي أربعين رئيس دولة وحكومة. ومثّل منظمة العمل الدولية المدير العام ووفد ثلاثي مؤلف من رئيس مجلس الإدارة ونائبيه من مجموعة العمال ومجموعة أصحاب العمل. وحثّ صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر ورئيس مؤتمر القمة، في كلمته الافتتاحية الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان كوبنهاغن وإعلان الدوحة بشأن التنمية الاجتماعية، وتحويلها إلى إجراءات ملموسة. وأكد أنّ التنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها دون سلام وأمن دائمين، داعياً إلى إنهاء العنف في فلسطين والسودان.

٥. وتضمّن البرنامج الرسمي ست جلسات عامة واجتماعي مائدة مستديرة. وبناءً على طلب رئيسة الجمعية العامة، ضمّ الاجتماعان ممثلين عن المجتمع المدني، بالإضافة إلى رؤساء دول ووزراء. وركّزت المائدة المستديرة الأولى، برئاسة قيرغيزستان والجبل الأسود، على تعزيز المحاور الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، وهي: القضاء على الفقر، العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، الإدماج الاجتماعي. ونظم المدير العام لمنظمة العمل الدولية حلقة النقاش في المائدة المستديرة، وألقى سعادة السيد خوان سومافيا الكلمة الرئيسية بصفته رئيساً لقمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، وكان ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال من بين المشاركين. وناقشت المائدة المستديرة الثانية، برئاسة المفوضية الأوروبية وسانت كيتس ونيفيس، التقدم المحرز والثغرات والتحديات الماثلة أمام التنمية الاجتماعية. وألقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة الكلمة الرئيسية، وكان ممثل المنظمة الدولية لأصحاب العمل من بين المشاركين.

٦. وتضمّن برنامج مؤتمر القمة أيضاً خمسة أنشطة خاصة هي: منتدى للقطاع الخاص استضافته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ منتدى للمجتمع المدني؛ منتدى لإيجاد الحلول استضافته قطر وفرنسا؛ أول اجتماع رفيع المستوى لكبار المسؤولين في التحالف العالمي من أجل مكافحة الجوع والفقر، بإدارة البرازيل. أما النشاط الخامس الذي ضمّ التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، فقد نظمته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع حكومات البرازيل وقطر وسويسرا. وافتتح هذا النشاط الخاص المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورئيسة الجمعية العامة ووزير العمل القطري الذي أعلن انضمام بلاده إلى التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية. وأعرب أكثر من اثني عشر شريكاً عن دعمهم للتحالف العالمي الذي "يمكن أن يكون بمثابة محرك لترجمة إرشادات إعلان الدوحة السياسي إلى نتائج ملموسة"، على حد تعبير وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٧. بالإضافة إلى ذلك، نُظّم أكثر من ٣٠٠ حدث جانبي بعنوان "جلسات إيجاد الحلول". وتولت منظمة العمل الدولية دور القيادة من خلال تنظيم ثلاث جلسات ثلاثية: ركزت الأولى على النهوض بالأجور المعيشية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وناقشت الثانية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي باعتبارها محركات أساسية للتنمية

الاجتماعية. أما الجلسة الثالثة فتناولت أهمية الحماية الاجتماعية الشاملة ومساهمتها في تحسين الصحة وتعزيز القدرة على الصمود والحد من الفقر. فضلاً عن ذلك، ساهمت المنظمة في أكثر من ٣٠ جلسة من جلسات إيجاد الحلول التي نظمتها أطراف ثالثة، مما سمح بالتبادل البنّاء وتبادل الخبرات وتحديد مجالات جديدة للتعاون.

◄ العناصر الرئيسية لإعلان الدوحة السياسي

٨. اعتُمد الإعلان رسمياً بالتوافق في اليوم الأول من انعقاد مؤتمر القمة.[١] ويؤكد الإعلان مجدداً الالتزامات المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠)، مع التركيز على مواجهة التحديات والفرص الجديدة والمستجدة. ويعيد التأكيد على أنّ التنمية الاجتماعية مسؤولية عالمية، مشدداً على أهمية الإدارة السديدة الشاملة والعمل الجماعي والابتكار في تقديم الحلول. كما يشير الإعلان إلى دعم البرنامج الاجتماعي العالمي، ويقترح تعزيز الهيكلية الاجتماعية للأمم المتحدة من خلال إجراء استعراض للإعلان في الجمعية العامة كل خمس سنوات. وعلى الرغم من عدم تحديده لإجراءات ملموسة، إلا أنّه يسلّط الضوء على مجالات ذات أولوية ينبغي أن تبادر الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة - بمن فيهم الشركاء الاجتماعيون - إلى اتخاذ الإجراءات لتحقيق التقدم فيها.

٩. وتتمثل الرسائل الرئيسية للمدخلات الثلاثية التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) والقرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٥،[٢] الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في العام نفسه في مساهمة منظمة العمل الدولية في مؤتمر القمة. وتتجلى هذه المساهمة في عدة نقاط وردت في الإعلان الذي يناصر النهج القائم على الحقوق في مقاربة التنمية الاجتماعية، إلى جانب الالتزام القوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومعايير العمل الدولية. وتعترف بدور القطاعين العام والخاص في استحداث فرص العمل اللائق وتشمل العديد من الالتزامات الرامية إلى النهوض بالعمل اللائق للجميع، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي. ويبرز الإعلان الدور المحوري للحماية الاجتماعية، كما يسلّم بالدور الأساسي لمبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في دفع عجلة التنمية الاجتماعية ووضع التعليم الجيد وتنمية المهارات ضمن الأولويات المشتركة.

١٠. وينقسم الإعلان إلى ثلاثة أجزاء: جزء تمهيدي ونداء للعمل وأحكام بشأن إجراءات متابعة مؤتمر القمة. ويبرز الجزء التمهيدي الحاجة الملحّة لمعالجة الأسباب الجذرية والعواقب المقلقة للتحديات الشديدة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي، بما في ذلك الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام المساواة وانعدام الأمن. ويؤكد هذا الجزء على عزم الدول الأعضاء بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، على أساس نظام متعدد الأطراف معزز وفعال يستند إلى تضامن حقيقي ومؤسسات خاضعة للمساءلة. كما يسلط هذا الجزء الضوء على الترابط بين التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية من جهة، والسلام والأمن من جهة أخرى. ويجدد الإعلان الدعوة إلى التنفيذ الفعال وفي وقته لخطة عام ٢٠٣٠ والتزام إشبيلية،[٣] مع الاعتراف على النحو الواجب بالتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعاني من أوضاع هشة.

١١. ويلزم النداء للعمل الدول الأعضاء باستحداث بيئة اقتصادية وسياسية وقانونية مؤاتية للتنمية الاجتماعية. ويتضمن النداء العديد من الالتزامات المتعلقة بالمواضيع الأساسية الثلاثة الخاصة بالتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى أولويات رئيسية أخرى، على وجه الخصوص الأمن الغذائي والصحة والتعليم وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين والهجرة والمياه والمرافق الصحية وتمويل التنمية.

١٢. وتقرّ الالتزامات بطبيعة الفقر متعددة الأبعاد وعلاقته الوثيقة بالأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة والحاجة إلى اعتماد نهج شمولي ومتكامل للقضاء عليه. وينصبّ التركيز على التعاون الإنمائي وحشد الموارد وبناء القدرات وابتكار الحلول وإقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة. وتلتزم الدول الأعضاء بدعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتعزيز نُظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، مع التشديد على دور معايير منظمة العمل الدولية. كما يبرز الإعلان الدور الذي يضطلع به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في إطار القضاء على الفقر. ويشدد كذلك على ضرورة توفر قدر أكبر وأكثر جودة من البيانات

---

[١] إعلان الدوحة السياسي المنبثق عن "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" المعقود تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، ٢٠٢٥.

[٢] قرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، القرار ILC.113/Resolution III، ٢٠٢٥.

[٣] يشكل التزام إشبيلية الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (٢٠٢٥، اسبانيا).

المفصلة، ومقاييس فقر متعددة الأبعاد ووضع مؤشرات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لقياس التقدم المحرَز في مجال التنمية المستدامة.

١٣. وتتسم قائمة الالتزامات بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بالشمولية وتتضمن على وجه الخصوص اعتماد سياسات اقتصاد كلي تعزز العمل اللائق والأجور المعيشية والانتقال إلى السمة المنظمة، فيما تشرك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المشار إليها بصفة "شركاء أساسيين". وتشدد القائمة على أهمية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية وزيادة تمويل التحول الهيكلي وتعزيز إيجاد فرص عمل للشباب. وتمّ التسليم على حد سواء بالتحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل. وترد التزامات إضافية أخرى ترتبط مباشرة بولاية منظمة العمل الدولية في الملحق المرفق بهذه الوثيقة.

١٤. وتركّز الالتزامات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي على تعزيز الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة في الفرص ومشاركة الجميع. وتشمل هذه الالتزامات العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم الشعوب الأصلية والأشخاص المتحدرين من أصول أفريقية وغيرهم من الفئات المهمشة، إلى جانب محاربة العنصرية المنهجية والكراهية الدينية وكراهية الأجانب. وتمّ الإقرار بدور الهجرة كمحرّك للنمو الشامل والتنمية المستدامة. وتدعو التدابير المتخَذة لمعالجة التحولات الديمغرافية إلى سياسات مراعية للعمر وتضامن بين الأجيال، مع التشديد على الإدماج الكامل والفعال للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥. وتشمل الفقرات المتعلقة بتمويل التنمية التزامات لاستحداث بيئة اقتصادية دولية مؤاتية والاستمرار في إصلاح النظام المالي الدولي؛ تعزيز الحيز المالي؛ زيادة الاستثمارات في السياسات الاجتماعية، بما في ذلك توسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛ معالجة آثار التنمية الاجتماعية الناجمة عن تحديات الديون السيادية. وتبني هذه الفقرات جسراً نظرياً وسياسياً بين هذا الإعلان والتزام إشبيلية، من خلال تحديد منافذ هامة تمكّن منظمة العمل الدولية من النهوض بأهداف الحماية الاجتماعية والاستثمار بالعمل اللائق.

١٦. ويتوخى الجزء الأخير من الإعلان اعتماد عملية متابعة خمسية للإعلان وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المرتبط به بدءاً من عام ٢٠٣١، بغية تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات وتجديد الالتزامات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتبقى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الجهة الرئيسية المسؤولة عن متابعة تنفيذ التزامات التنمية الاجتماعية، مع تعزيز دورها في هذا السياق.

◄ النهج الاستراتيجي لمنظمة العمل الدولية لمتابعة نتيجة مؤتمر القمة

١٧. في ظل عالم يشهد تزايداً مستمراً في أوجه انعدام المساواة وتفاقماً في انعدام الأمن وارتفاعاً في مستويات انعدام اليقين، يبعث مؤتمر القمة رسالة هادفة لإحياء البرنامج الاجتماعي العالمي ووضع العدالة الاجتماعية في صميمه. وينبغي أن تؤدي منظمة العمل الدولية دوراً محورياً في ترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس. وقد منح القرار بشأن عقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٢٥، منظمة العمل الدولية، بما في ذلك هيئاتها المكونة الثلاثية، دوراً رياديا في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، في المجالات التي تقع ضمن ولايتها. وتحقيقاً لهذا الغرض، يقترح أن تعتمد منظمة العمل الدولية النهج الاستراتيجي ثلاثي المسارات الموضح أدناه، مع التزام كامل بالبرنامج والميزانيات المتفق عليها.

١٨. ويسعى النهج الاستراتيجي المقترَح الذي ستشارك الهيئات المكونة الثلاثية في تنفيذه إلى تنسيق العمل مع كافة منظمات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية وغيرها من الوكالات الإنمائية. والأهم من ذلك أنّ الجهود التي يبذلها التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ستدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي.

١٩. وترد فيما يلي المسارات الثلاثة التي يستند إليها النهج الاستراتيجي المقترَح.

١ - دمج التزامات ذات صلة في برنامج عمل منظمة العمل الدولية

٢٠. تدعو الفقرة ٤٣(هـ) من الإعلان الوكالات المتخصصة إلى دمج الالتزامات الحكومية الدولية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية في برامج عملها وإلى المشاركة بنشاط في عملية المتابعة. واسترشاداً بالقرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٥، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تساهم في تنفيذ هذه الالتزامات ذات الصلة كما وردت في القرار وفي ملحق هذه الوثيقة كجزء من الأنشطة المدرجة في البرنامج والميزانيات المتفق عليها. وسيشمل ذلك

جهوداً لدمج هذه الالتزامات في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق على المستوى الوطني.

٢١. وبما أنّ الإعلان يركّز على الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، تعتزم منظمة العمل الدولية الترويج لخارطة الطريق الشاملة والمحددة زمنياً في المستقبل من أجل فعالية إضفاء السمة المنظمة على النحو المبين في الاستنتاجات المتعلقة بالمناقشة العامة بشأن التصدي للسمة غير المنظمة وتعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة بغية النهوض بالعمل اللائق، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣(٢٠٢٥) كعنصر أساسي من أجل متابعة إعلان مؤتمر القمة.

٢٢. ويعترف الإعلان بالتحولات المجتمعية العميقة الناجمة عن التغيرات الديمغرافية والابتكارات التكنولوجية وتغير المناخ، مما أثّر على التنمية الاجتماعية بشكل جذري. وتشير الفقرة ٣٠(س) صراحة إلى "التحديات التي تفرضها التحولات الطاقية والتكنولوجية والديموغرافية واغتنام الفرص التي تتيحها"، وتُلزم الدول الأعضاء بالاستجابة إليها عن طريق اتباع سياسات اجتماعية وسياسات سوق عمل مناسبة. وفي هذا الصدد، يتوافق الإعلان مع نتائج التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية مؤخراً بعنوان *وضع العدالة الاجتماعية: عمل قيد التنفيذ*،[٤] الذي يوضّح أنّ هذه التحولات المتعددة سترسم معالم مستقبلنا، بما في ذلك مستقبل العمل، وأنّه ينبغي النظر إلى تأثيرها بطريقة شمولية. وسينظر مجلس الإدارة في دورته الحالية، في إطار البند المدرج في جدول الأعمال والمتعلق بنتيجة الاجتماع الثلاثي بشأن استعراض سير أعمال مجلس الإدارة (جنيف، ٥-٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥) في مقترح يقضي بإنشاء قسم رفيع المستوى يُسمى "قسم الحوار الاستراتيجي" كمنتدى لمناقشة القضايا العالمية ذات الأهمية الاستراتيجية العالية في عالم العمل، ولا يُعقد إلا بعد دراسة متأنية للموضوع المراد تناوله من خلال آلية ثلاثية لوضع جدول الأعمال.[٥] وفي حال وافق مجلس الإدارة على هذا المقترح، قد يرغب في النظر في تنظيم قسم الحوار الاستراتيجي للتفكير في كيفية تمكين السياسات والمؤسسات الحالية من دعم الانتقالات العادلة والنهوض بالعدالة الاجتماعية. وقد تسهم مشاركة ضيوف خارجيين في إثراء المناقشة بشكل كبير حول موضوع يتجاوز نطاق عالم العمل.

٢٣. ومن المقترح أن يقدّم المكتب تقريراً كل فترة سنتين إلى مجلس الإدارة بشأن الإجراءات المتخذة لدعم تنفيذ التزامات مؤتمر القمة في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الإنجازات التي تتضمن هذه الالتزامات والمتوقعة في إطار نتائج البرنامج والميزانية.

٢ - المساهمة في المتابعة المؤسسية لمؤتمر القمة

٢٤. تسعى منظمة العمل الدولية إلى تأدية دور أساسي في عملية المتابعة المؤسسية لمؤتمر القمة، كما ورد في الفقرة ٤٣ من هذا الإعلان، وهي على أهبة الاستعداد بشكل خاص لدعم لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بهدف الارتقاء بالبعد الاجتماعي في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن خلال التعاون مع اللجنة عن طريق تقاسم البيانات والتحليلات والتوصيات، تهدف المنظمة إلى تعزيز عمل اللجنة ووجودها داخل النظام متعدد الأطراف. وبذلك، من شأن المكتب أن يتوصل إلى اعتراف أكبر بدور الحوار الاجتماعي بوصفه آلية رئيسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية، ويدعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين في مداولات اللجنة، بما يساهم في زيادة شرعية وفعالية عملية متابعة مؤتمر القمة.

٢٥. وتقدّم عملية المتابعة الخمسية بدءاً من عام ٢٠٣١ برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة بارزة لتسليط الضوء على الالتزامات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وعلى الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية في تنفيذها. ومن شأن المنظمة أن تساهم في عملية الاستعراض هذه من خلال: (أ) تقديم تقرير بشأن تنفيذ التزامات مؤتمر القمة ذات الصلة بولاية المنظمة؛ (ب) إعداد موجزات سياسية هادفة بشأن الانتقالات العادلة وغيرها من المسائل ذات الصلة؛ (ج) توفير بيانات وتحليلات وتوصيات عالية الجودة، تُدرج في تقرير الاستعراض على نطاق الأمم المتحدة الذي يعدّه الأمين العام للأمم المتحدة. ومن شأن الدور القيادي لمنظمة العمل الدولية في عملية المتابعة المؤسسية لمؤتمر القمة أن يسترشد بالدور الحاسم الذي لعبته المنظمة في مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات خلال التحضيرات للمؤتمر حيث قادت العمل بشأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.[٦] بالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب تعزيز مساهمة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية في تنفيذ الإعلان ودوره بوصفه منصة ترسخ التعاون من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية.

---

[٤] انظر: ILO, *The state of social justice: A work in progress*, 2025

[٥] الوثيقة GB.355/INS/6، الفقرتان ١٥-١٦.

[٦] الأمم المتحدة، تجميع الرسائل الرئيسية حول الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥.

٣ - المساهمة في تعددية الأطراف المعززة والفعالة المتمحورة حول التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

٢٦. من خلال جعل التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أولوية عالمية ومسؤولية مشتركة، يعيد الإعلان التأكيد على مكانتهما كدعامتين أساسيتين في النظام متعدد الأطراف. وينبغي أن تساهم ولاية منظمة العمل الدولية في مجال العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، فضلاً عن نموذج الإدارة السديدة الثلاثي، مساهمة فريدة في المناقشات الجارية بشأن مستقبل هذا النظام. ومع إثراء هذه المناقشات من جانب ميثاق المستقبل ومبادرة الأمم المتحدة ٨٠، ينبغي أن تواصل المنظمة دعم نظام متعدد الأطراف يرتكز على العدالة الاجتماعية ويستجيب للاحتياجات العالمية ويضع الإنسان في صميم استراتيجيات التنمية ويضمن الإنصاف في المشاركة على المستوى الدولي.

٢٧. ويشير الإعلان إلى ضرورة تعزيز اتساق السياسات داخل النظام متعدد الأطراف وهو مجال تتمتع فيه منظمة العمل الدولية بخبرة طويلة الأمد. وتوفر "الحوارات المنتظمة والموضوعية" بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، المنصوص عليها في الفقرة ٤٣(ز) من الإعلان، حافزاً لمنظمة العمل الدولية بغية تقييم التزاماتها الحالية مع هذه المؤسسات وتعزيزها للنهوض بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في عالم العمل.

٢٨. ويمثل إعلان الدوحة السياسي والتزام إشبيلية إسهامين مهمين في المناقشات المقبلة بشأن إطار العمل لما بعد خطة عام ٢٠٣٠. وستعمل منظمة العمل الدولية، بدعم من هيئاتها المكونة الثلاثية، على تعزيز الإعلان باعتباره أداة رئيسية لتعزيز البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وضمان الدور المحوري للعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في الاستراتيجيات المستقبلية للتنمية المستدامة والأطر المرتبطة بها.

٢٩. وفي إطار سعي المكتب للمساهمة في تعددية أطراف معززة وفعالة تتمحور حول جدول أعمال متجدد للتنمية الاجتماعية، يكون العمل اللائق والعدالة الاجتماعية محوره الأساسي، سيعتمد على الدعم النشط لهيئاته المكونة الثلاثية. وعلى وجه الخصوص، يُنتظر من "مجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة" التي أنشئت في نيويورك في عام ٢٠١٤ للنهوض بالعمل اللائق ضمن خطة عام ٢٠٣٠، أن تضطلع بدور أساسي في هذه العملية، وتكون بمثابة دعامة سياسية لمتابعة نتائج مؤتمر القمة من خلال العمليات الحكومية الدولية.

٣٠. وأخيراً، من شأن مساهمات التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية أن يتسم بأهمية كبرى في تهيئة الواقع من أجل تعددية أطراف فعالة تضع العمل اللائق في صميمها.

◄ مشروع القرار

٣١. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بالتقرير بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (الدوحة، ٤-٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥) والإعلان السياسي في الدوحة الصادر عن "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"؛

(ب) وافق على النهج الاستراتيجي ثلاثي الأبعاد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، بينما دعا المدير العام إلى مراعاة الآراء المعرب عنها في مجلس الإدارة؛

(ج) طلب من المدير العام تقديم تقرير كل سنتين إلى مجلس الإدارة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

◄ الملحق

الالتزامات ذات الصلة المباشرة بولاية منظمة العمل الدولية

إنّ الالتزامات الواردة أدناه مستقاة من إعلان الدوحة السياسي. ومن شأن منظمة العمل الدولية أن تساهم فيها عن طريق أنشطتها المتوقعة في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

النتيجتان ١ و٢

- "اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على العمل الجبري والاتجار بالبشر ومنع عمل الأطفال في كافة أشكاله ومظاهره".
- "تعزيز احترام معايير العمل الدولية" و"دعم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ... بما في ذلك عن طريق تشجيع التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها".
- "تعزيز مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي".
- "إنفاذ قوانين العمل بشكل فعال فيما يتعلق بعلاقات وحقوق العمل".

النتيجة ٣

- "اعتماد سياسات اقتصاد كلي تعزز استحداث فرص العمل والعمل اللائق والأجور المعيشية".
- تشجيع اعتماد "نُهج متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية" و"النمو الاقتصادي الشامل والمستدام".
- "الاستثمار في التعليم الجيد والمنصف والشامل على كافة المستويات وتنمية المهارات وتعليم الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والتعليم والتدريب المهنيين والتعلم المتواصل"، بما في ذلك لصالح الشباب والمسنين.
- "اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمعالجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب".

النتيجة ٤

- "دعم تنظيم المشاريع عن طريق استحداث بيئة مؤاتية، لا سيما للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتعاونيات وكذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".
- الاستفادة من المساهمة الإيجابية للقطاع الخاص في استحداث فرص العمل والعمل اللائق ورفع مستويات المعيشة، والاعتراف بأهمية سلوك الأعمال المسؤول".

النتيجة ٥

- دعم "اقتصاد الرعاية والدعم".
- "تعزيز وصول المرأة الكامل إلى العمل اللائق وتكافؤ الفرص في سوق العمل وتعزيز المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وضمان تكافؤ الفرص وظروف العمل اللائقة للعاملات ورائدات الأعمال، بما في ذلك في المناطق الريفية، عن طريق القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل".
- "القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة".

النتيجتان ٦ و٧

- "ضمان أجور معيشية وظروف عمل آمنة وصحية".
- "تعزيز الاستثمار في نُظم حماية اجتماعية شاملة ومستدامة وشمولية"، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، "مع تقديم الدعم إلى البلدان النامية التي تسعى إلى زيادة تغطية الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تلك التي تسعى إلى زيادة لا تقلّ عن نقطتين مئويتين في السنة".

- "تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين".
- "وضع إطار لتدابير التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، التي تستكمل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه".

النتيجتان ٨ و٩

- "دعم تطبيق المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل".
- "الإشارة إلى عمل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية".
- "تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم".
- "الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة عن الانتقالات في مجال الطاقة والانتقالات التكنولوجية والديمغرافية، عن طريق سياسات اجتماعية وسياسات سوق عمل مناسبة، بما في ذلك عن طريق تنمية المهارات وتعزيز إضفاء السمة المنظمة على العمل غير المنظم وضمان أجور معيشية وظروف عمل آمنة وصحية والاحترام الكامل لحقوق العمال".
- الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والناشئة ... بغية دعم التنمية الاجتماعية الشاملة ... مع ... صون حقوق العمال وإيجاد حلول ملائمة للسياق والبلد".